

Distr.: General
21 December 2006
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٦٠٦ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كوت ديفوار" أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل للفريق العامل الدولي، ويشير إلى دوره بوصفه ضامنا وحكما نزيها في عملية السلام، ويؤيد بيانه الختامي المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كما يشجع الفريق العامل الدولي على تعزيز النهوض بالحوار مع جميع الأطراف الإيفوارية. ويصر على أن تطبق جميع الأطراف الإيفوارية، تحت إشراف رئيس الوزراء، الجدول الزمني لتنفيذ خريطة الطريق التي وضعها الفريق العامل الدولي.

"ويشاطر مجلس الأمن الفريق العامل الدولي ما أعرب عنه من قلق شديد إزاء التأخر في تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، ويحث جميع الأطراف الإيفوارية على التعاون تعاونا كاملا مع رئيس الوزراء من أجل تنفيذ جميع أحكام خريطة الطريق التي وضعها الفريق العامل الدولي، والمشار إليها في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تشكل محور عملية السلام في كوت ديفوار.

"ويشير مجلس الأمن، واضعا في اعتباره أحكام القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، إلى أن حياد ونزاهة وسائط الإعلام العامة هما أمران ضروريان لعملية السلام، وهو يؤيد الفريق العامل الدولي الذي رأى ضرورة إعادة الموظفين المفصولين من هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية وصحيفة فراتيرنيتيه ماتان Fraternité Matin إلى عملهم. كما يشير إلى أن العراقيل التي تعوق حرية حركة القوات المحايدة، وتحديدا تلك التي يضعها الحرس الجمهوري، هي عراقيل غير مقبولة.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه التام لرئيس الوزراء، السيد شارل كونان باني. ويشجعه بقوة على مواصلة مساعيه، بالتشاور مع الرئيس لوران غباغبو، بما فيها جهوده لمحاربة الإفلات من العقاب وتعزيز الحكم الرشيد، واستخدام جميع السلطات المشار إليها في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) للتحضير للانتخابات، التي يجب عقدها في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويرحب المجلس في هذا الصدد بإعلان رئيس الوزراء اتخاذ تدابير فورية لبدء عملية تحديد الهوية من جديد، ويتوقع اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أنه يجب على رئيس الوزراء أن يمارس سلطاته دون عائق، بما في ذلك سلطته على قوات الدفاع والأمن المشار إليها في القرار ١٧٢١، ويناشد جميع الأطراف الإيفوارية دعم جهوده.

"ويدعو مجلس الأمن الوسيط التابع للاتحاد الأفريقي إلى زيارة كوت ديفوار من أجل بدء عملية السلام من جديد في أقرب وقت ممكن، وبالتعاون، عند الاقتضاء، مع جميع الزعماء الأفارقة الآخرين.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الفريق العامل الدولي، أن يقوم، في إطار التحضير لاجتماعه المقبل في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بتقديم جدول زمني تفصيلي ومستوفى لتنفيذ عملية السلام، وجميع التوصيات اللازمة للنظر في الحالة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وذلك في موعد أقصاه ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام، السيد بيير شوري، وللممثل السامي المعني بالانتخابات، السيد جيرار ستودمان، ولعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وللقوات الفرنسية التي تدعمها.